دور مراكز الأبحاث في تنمية المجتمع.. مراكز الفكر أنموذجا

The role of research centers in the development of society.. Think tanks as a model

أ.خالد بن غازي بن مسفر المحمادي - المدرب المعتمد في جامعة أم القرى بمكة المكرمة والباحث في قسم العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة المملكة العربية السعودية

Email: kgmehmadi@uqu.edu.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص:

ظهر الاهتمام بمراكز الفكر واستثمارها في العديد من الدول بما يحقق لها التطور العلمي والفكري من خلال توظيف الأبحاث العلمية في خدمة قضايا المجتمع؛ لذا يهدف هذا البحث إلى بيان دور مراكز الفكر في تنمية المجتمعات، وقد سلط الباحث الضوء على تعريف مراكز الفكر، وتوضيح آليات عملها، ودورها في تنمية المجتمع، والحديث عن معوقاتها، واستنتج الباحث مدى ضرورة وجودها؛ باعتبارها طريقة لإيصال المعرفة المتخصصة من خلال طرح الآراء السياسية والفكرية والعلمية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية لتنمية المجتمعات. كذلك استنتج الباحث بأنَّ تمكين مراكز الفكر وتفعيل دورها في الدول يعتمد على التنسيق بين كافة مؤسساتها، وأهم معوقات عملها هو ارتفاع تكلفتها وانخفاض مردودها المادي. ويوصي بضرورة استقطاب الكفاءات من الباحثين وتقديم الدعم لهم، والعمل على رفع مستواهم العلمي، وأهمية التنسيق مع مراكز الفكر العالمية، وعقد اتفاقيات تعاون وتدريب معها.

الكلمات المفتاحية: أبحاث – مراكز- فكر- قرارات- تنمية- معرفة.

Abstrcat:

In many countries, there is an interest in think tanks and investment in the same as well, in order to achieve scientific and intellectual development through the employment of scientific research in the service of community issues. Therefore, this research aims to clarify the role of think tanks in the development of societies. The researcher has shed light on the definition of think tanks, clarifying the mechanisms of their work, and their role in community development, also talking about their obstacles. The researcher concluded the necessity of think thanks existence; As a way of communicating specialized knowledge by offering political, intellectual, scientific, economic, health, social and environmental views for the development of societies. He recommends the necessity of attracting qualified researchers, providing them with support, working to raise their scientific level, the importance of coordinating with international think tanks, and concluding cooperation and training agreements with them.

Keywords: research-centers-thought-decisions-development- knowledge.

المقدمة

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، علمه بالقلم ووهب الإنسان العقل وبين له المبادئ والقيم، وأغدق عليه جزيل النعم والصلاة والسلام على خير العرب والعجم نبينا محمد وعلى آله وصحبه هداة الأمم... أما بعد

فتقدم الأمم ونهضتها مرهونان بالاهتمام بالأبحاث العلمية ومؤسساتها، كالجامعات ومراكز البحوث والدراسات، لما لها من دور أساسي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في صناعة الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم، ومن خلال استقراء الماضي، وتحليل الواقع، واستشراف المستقبل يتمثل الدور الذي تقوم به مراكز الأبحاث في القطاعات الإستراتيجية للبلدان والأقاليم فهي تمثل " السلاح السلمي" لمزيد من النفوذ العالمي لها! فلا يكفي الدول والمجتمعات امتلاك المعرفة بل توظيفها هو معيار القوة ، حيث يشكلُ ذلك أساسًا لامتلاك سبُل الثروة والرقي في كلّ مجالات الحياة، ومن هنا تزايد الوعي في السنوات الأخيرة بأهمية مراكز الفكر؛ لحيوية الدور الذي تقوم به، وعليه بدأت العديد من الدول العربية بمحاولة اللحاق بالركب العالمي، وأبدت مزيدا من الاهتمام والدعم لإنشاء هذه المراكز واستثمارها بما يحقق للدولة مسايرة التطور العلمي والفكري من خلال توظيف الأبحاث العلمية في خدمة قضايا المجتمع، بتقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات؛ لدعم عمليات صنع القرارات، ورسم السياسات بما يضمن للمجتمعات الازدهار والأمن والاستقرار، ومن هذا المنطلق كان هذا البحث المعنون بـ" دور مراكز الأبحاث في تنمية المجتمع مراكز الفكر أنموذجا ".

مشكلة البحث:

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على نقاط القوة التي تحققها مراكز الأبحاث عامة ومراكز الفكر خاصة، وإبراز دورها في تنمية المجتمع من خلال أعمالها البحثية، وقدرتها على رسم وتحديد العلاقات بين المراكز الفكرية في المجتمعات من جهة، والبيئة التي تعمل فيها هذه المراكز من جهة أخرى.

أسئلة البحث:

يجيب هذا البحث عن مجموعة من التساؤلات وهي:

س/ ما مفهوم مراكز الأبحاث؟

س / كيف نشأت مراكز الأبحاث؟

س/ ما هي مجالات مراكز الأبحاث؟ وما هو هيكلها التنظيمي؟

س/ ما هي مراكز الفكر، وماهي آليات عملها؟

س/ ما دور مراكز الفكر في تنمية المجتمعات؟

س/ ماهي معوقات عمل مراكز الفكر في الوطن العربي؟

حدود البحث:

حدود موضوعية: اقتصر هذا البحث على موضوع دور مراكز الأبحاث وتحديدا " مراكز الفكر" في تنمية المجتمعات، وذلك من خلال:

- نبذة عن مراكز الأبحاث.
- تعريف مراكز الفكر وآليات عمله.
- الحديث عن دور مراكز الفكر في تنمية المجتمع.
- الحديث عن معوقات عمل مراكز الفكر.

حدود مكانية: الحديث عن دور مراكز الفكر، ومعوقاتها في الوطن العربي بصورة عامة وفي المملكة العربية السعودية بصورة خاصة.

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. توضيح دور مراكز الفكر في تنمية المجتمع.

٢. الحديث عن معوقات عمل مراكز الفكر في الوطن العربي.

سبب اختيار البحث:

١- نظرا للأهمية التي تدركها الدول المتقدمة للبحث العلمي، وما تصرفه عليه من نفقات ومن توفير الكوادر والخبرات لينعكس ذلك على تنمية وازدهار شعوبها.

٢- لمساهمة المراكز البحثية عامة ومراكز الفكر خاصة في تنمية كثير من دول العالم خاصة المتقدم منها.

٣- لتعزيز مراكز الفكر الموجودة وتسليط الضوء عليها بصورة أكبر لزيادة فاعلية دورها والوقوف على المحددات التي تضمن تلك الفاعلية.

٤- للوقوف على معوقات عمل هذه المراكز في الوطن العربي ومحاولة دراسة أسبابها قدر الإمكان.

الدراسات السابقة:

تعددت الأبحاث التي تناولت طبيعة عمل المراكز البحثية خاصة على صعيد المراكز الغربية، كما أسهم العديد من الباحثين بعدد من الدراسات النظرية والتطبيقية والمسحية حول مراكز الأبحاث وتطور مفهومها، ولكن لم يجد الباحث من كتب في هذا الموضوع بنصه، وكل الأبحاث والدراسات التي وجدها فهي في مراكز الأبحاث بصورة عامة، أو إبراز دور مراكز الفكر في صناعة القرار السياسي، ولم يجد من يفرد دور مراكز الفكر في تنمية المجتمع ببحث مستقل!

منهجي في البحث:

١.المنهج الاستقرائي: سأقوم بحول الله وقوته بعرض نبذة عن مراكز الأبحاث ونشأتها وتصنفيها وهيكلها التنظيمي.

٢.المنهج الوصفي: وبهذا المنهج سأقوم بوصف الدور الذي قامت به مراكز الفكر في تنمية المجتمعات والتعرض لمعوقات عملها في الوطن العربي عامة وفي المملكة العربية السعودية بصورة خاصة.

التمهيد:

مفهوم البحث العلمي وعلاقته بمراكز الأبحاث والدراسات والفكر

هذا البحث لا يتجه نحو دراسة مفهوم البحث العلمي أو أهميته أو دوره بشكل عام، و إنما يتناول مفهوم البحث العلمي بما يناسب الحديث عن مراكز الأبحاث والدارسات والفكر.

فمتغير البحث العلمي يشكل المتغير التابع لهذا البحث؛ لذلك لابد من تحديد مفهومه، وعلاقته بمراكز الأبحاث والدراسات والفكر.

يعرَّف البعض البحث العلمي بأنه وسيلة يستخدمها الباحث للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق؛ بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا البحث والاستعلام خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات [١].

وتميل هذه الدراسة إلى أنَّ مفهوم البحث العلمي يتمحور حول المجهود الإنساني والعقلي بشكل أساسي، والجسدي بشكل متمم، المجهود المنظم والممنهج علميًا بقصد إنتاج، أو إدارة المعرفة، أو ضبط وتنظيم تطبيقاتها، والتي تتمثل سواء على صعيد صناعة أو إعداد السياسات العامة للمجتمع أو على صعيد صناعة القرارات أو اتخاذ القرارات في جميع مجالات المعرفة، وتشكل مراكز الأبحاث والفكر بيئة أساسية لتقديم الدراسات اللازمة لصياغة السياسات العامة للدولة، أو اتخاذ القرارات وفق الخيارات والمعطيات التي تقدمها هذه الدراسات، وأغلب الدراسات حول مؤشرات الإبداع تضع أداء البحث العلمي، ومراكز البحوث والفكر في قلب العملية التنموية والدورة الإنتاجية للدول [٢].

ثم إنَّ المضي قدمًا في تعزيز سياسات البحث العلمي والتطوير والتنمية في الدولة يقتضي التزامًا من الدولة بإنشاء أو إتاحة المجال لإنشاء مؤسسات بحثية ومراكز فكر ودراسات في القطاعين العام والخاص، مراكز متخصصة للمساهمة في عملية التنمية الاجتماعية، ووضع الاستراتيجيات والسياسات العامة في مختلف المجالات في الدولة، او للمساهمة في تطبيق أو تقييم هذه السياسات ونتائجها ومدى صلاحية تطبيقها في المجتمع.

(١) انظر: أصول البحث العلمي ومناهجه، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة، طبع عام ١٩٨٩م، (ص ١٦).
(٢) انظر: تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، طبع عام ٢٠٠٩م، (ص ١٦٤).

كما أنَّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص على صعيد البحث العلمي من خلال مراكز الأبحاث والدراسات والفكر تشكل ضرورة استراتيجية لتطوير مجالات البحث العلمي وارتباطه بعملية التنمية السياسية والفكرية والعلمية والاقتصادية والصحية والاجتماعية ... وغيرها [٣].

مراكز الأبحاث تعريفها ونشأتها ومجالاته وهيكلها التنظيمي:

تعريف مراكز الأبحاث:

تترجم عبارة tanks - think إلى اللغة العربية بصور مختلفة، فهناك من يترجمها إلى (مراكز التفكير) [٤]، وهناك من يترجمها إلى (بنوك الفكر أو بنوك التفكير)، ولكن في الغالب يستخدم تعبير (مراكز الأبحاث والدراسات)، للإشارة إلى tanks- think [٥]؛ وذلك لأنَّ معظم المؤسسات أو المراكز التي تقع تحت القطاع المذكور لا تُعرَّف نفسها في وثائق تعريف الهوية الذاتية.

ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية استخدم عبارة brain boxes[٦]، أو (صناديق الدماغ أو المخ) في اللغة العامية في الولايات المتحدة للإشارة إلى think tanks، وإشارة إلى الغرف التي ناقش فيها الاستراتيجيون التخطيط الحربي [٧].

ويرجع أول استخدام مدون لعبارة think tanks إلى الخمسينيات والسبعينيات، إذ تم استخدم هذه العبارة بشكل عام للإشارة إلى مؤسسة راند.

ولا يزال المفهوم الخاص بمصطلح Think Tank يشوبه الغموض والتداخل، وتُعرَّفه مؤسسة راند (RAND) للأبحاث بأنها: تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة، وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة وخاصة في المجالات التكنولوجية، والاجتماعية، العسكرية، والاستراتيجية، أو ما يتعلق بالأمن القومي والتسلح [٨].

ويعرفها " هواردج ويارد Howard J. Wiarda " [٩] بأنها: عبارة عن مراكز للبحث العلمي والتعليم، لا تشبه الجامعات أو الكليات، فهي لا تقدم مساقات دراسية، ولكن تنظم العديد من ورش العمل والتدريب والمنتديات، وهي مؤسسات غير ربحية وإن كانت تمتلك منتجًا وهو الأبحاث، كما أنَّها لا تحاول أن تقدم معرفة بسيطة أو سطحية في كل المجالات، ولكن تركز بشكل معمق في قضايا أساسية في السياسات العامة [١٠].

---

(٣) انظر: دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، سامي الخزندار وطارق الأسعد، مجلة دفاتر السياسة والقانون الجامعة الهاشمية، العدد ٦، عام ٢٠١٢م، (ص ٥-٦).
(٤) انظر: مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط، عامر حسن فياض، علي عباس مراد، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ٢٠٠٤م، (ص١١٨).
(٥) انظر: دور مراكز التفكير ومراكز الأبحاث (think tanks) في صنع السياسة الأمريكية، عن شبكة النبأ المعلوماتية، عام٢٠٠٥م، http:// annabaa.org/nbnews/49/154.ht
(٦) انظر: الموسوعة المجانية from Wikipedia, the free encyclopedia. http://en.Wikipedia.org/wiki/ think tanks
(٧) انظر: دور مراكز التفكير ومراكز الأبحاث (think tanks) في صنع السياسة الأمريكية، موقع شبكة النبأ المعلوماتية، عام ٢٠٠٥م على هذا الرابط: http:// annabaa.org/nbnews/49/154.htm
(٨) انظر: مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دور المراكز الأبحاث والدراسات، عام ٢٠١٣م، على هذا الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/11893
(٩) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا وأستاذ باحث في مركز " ودرو ويلسون " في واشنطن.
(١٠) انظر: دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة نشر عام ٢٠١٣م، (ص ٤).

وبالنظر إلى التعريفات السابقة لمصطلح مراكز الأبحاث نجد " Think Tank" تشترك في أنَّها عبارة عن منظمة، أو مؤسسة، أو معهد، أو جماعة، أو مركزا يكون مخصصًا للقيام بالأبحاث والدراسات في مجالات معينة، أو في علاقة بعدد من القضايا المتنوعة؛ سواء بهدف نشر الثقافة والمعرفة العامّة، أو بغية خدمة أحد الأطراف الرسمية (الحكومة)، أو غير الرسمية (المجتمع بصورة عامة). وتقديم المقترحات والحلول لمشاكل معينة. وهذا ما جعل تلك المراكز أحد المرتكزات الأساسية لإنتاج البحث العلمي والمعرفة والتفكير العامّ في الدولة، وذلك من خلال النشاطات العلمية التي تقوم بها، ممثّلة في المؤتمرات التي تعقدها، والأبحاث والإصدارات الدورية والكتب والمنشورات التي تصدر عنها. ولم تعد مهمة مراكز الأبحاث مقتصرة على تقديم دراسات أكاديمية تحليلية نقدية؛ بل صارت تشمل معالجة مشاكل معينة بصورة مباشرة، وتقديم المشورة لصانعي القرار مع اقتراح البدائل؛ لأنَّ من شأنها تضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والأفراد، وتساعدهم على الربط بين الواقع العملي، والإطار العلمي النظري.

لذا يعرف الأستاذ خالد وليد مصطلح " مراكز الأبحاث والدراسات " باعتباره مرادفًا لمصطلح " مراكز الفكر" بأنها: مؤسسات بحثية دورها الرئيس هو انتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار [١١].

ولأنَّ في غالب الاحيان تعمل مراكز الفكر جسر رابط بين المجتمعات الأكاديمية وراسمي السياسة العامة، وبين الدول والمنظمات المدنية التي تقدم خدمة للصالح العام باعتبارها تترجم البحوث التطبيقية والأساسية إلى لغة مفهومة وموثوقة ومتاحة لصناع القرار السياسي [١٢] يذهب الباحث إلى قول من قال بالتمييز بين " مراكز الأبحاث والدراسات " وبين " مراكز الفكر " استنادًا إلى اعتقاده بأنَّ مراكز الأبحاث والدراسات لا ترمي إلى أبعد من الغايات الأكاديمية والحياد الموضوعي الصرف! أما مراكز الفكر أو التفكير فتستهدف غايات إستراتيجية محددة من خلال سعيها إلى الانخراط في صنع القرار السياسي العام.

وفي نفس الوقت يعتبر الباحث أنَّ مراكز الفكر هي جزء لا يتجزأ من مراكز الأبحاث وهي فرع عن الأصل؛ لذا قد يعبر عنها – في ثنايا بحثه - بمراكز الأبحاث أو الدارسات من باب العموم، وإدخال الجزء في الكل.

نشأة مراكز الأبحاث:

أولا: نشأة مراكز الأبحاث عالميًا:

نشأت بدايات هذه المراكز داخل الجامعات المرموقة في الغرب في نهايات القرن الثاني عشر، وأخذت في النمو والتطور حتى أوائل القرن التاسع عشر، عندما بدأت تظهر مراكز الأبحاث خارج الجامعات، حيث تم تأسيس المعهد الملكي للدراسات الدفاعية ببريطانيا عام ١٨٣١م، وبعدها انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير بدعم كبار المتبرعين والمثقفين لإنشاء مراكز يجتمع فيها الباحثين والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها. وتوسّع القطاع بشكل ملحوظ، بعد الحرب العالمية الثانية لتأخذ منحى واضحًا باتجاه تسخير البحث

(١١) انظر: المصدر السابق، (ص٤-٥) وينظر: إلى مقال بعنوان: مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، لهزار صابر أمين على الرابط الآتي: http://fcdrs.com/mag/issue-4-2.html،

(١٢) انظر: تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي، لخالد عليوي العرادي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، طبع عام ٢٠١٣م، (ص ٢)؛ وانظر: دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة دراسة حالة إسرائيل، د. هبة جمال الدين محمد العزب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة ١، طبع عام٢٠١٥م، (ص ١٩) وسيتضح هذا الأمر – بإذن الله - في المبحث الثاني عند تفصيل الحديث عن مراكز الفكر.

العلمي لخدمة التوجهات السياسية للدولة، وفي العصر الراهن، تستند تقريباً كلّ حكومات العالم المتقدم على تحليلات وتوصيات مراكز الأبحاث في قراراتها، ومن المهم الإشارة إلى أنَّ أغلب مراكز الدراسات والأبحاث العالمية تشكلت نتيجة لأحداث مهمة في دولة ما، أو بسبب قضايا ملحة استدعت البحث عن أفضل الحلول [١٣].

وتتكفّل مجموعة أو فرد من ذوي الخبرة والاختصاص ومن المتابعين للقضايا العامة، بتأسيس تلك المراكز. وعندما نلقي نظرة على عدد مراكز الأبحاث في العالم ندرك مدى تطورها منذ عقد السبعينيات وحتى نهاية القرن الحادي والعشرين. إذ نرى أنَّ هناك تطورا وانتشارا كبيرين للمراكز البحثية في العالم؛ حتى إنَّ عددها قد وصل – بحسب مشروع مؤشرات مراكز الأبحاث والفكر – إلى حوالي ٦٨٢٦ مركزًا متخصصًا في مجالات متعددة.

وبهذا الرقم، يتّضح أنَّ الدول الغربية قد أدركت- في وقت مبكر- أنَّ هذه المراكز لم تعد ترفًا للمجتمعات؛ إنما هي أحد أهم أسلحة العصر. وعليه، فإنّ مساحات توليد الطاقات والقدرات العلمية فيها، لم تعد من اختصاص الجامعات وحدها؛ بل هناك المئات، بل الآلاف من مراكز البحوث ومؤسسات البحث العلمي، بعضها تديره الدولة إدراكًا منها لأهمية تفعيل هذه المراكز. وأغلبها تدعمها مؤسسات مدنية، يشرف عليها كبار المسؤولين السابقين، ممن لديهم خبرات متراكمة في مجالات معرفية تتعلق بالمشكلات والقضايا المطروحة؛ فيما يقوم على إدارتها مفكرون، لا يعرفون غير لغة العلم والعمل بإتقان، ولا هدف لهم سوى التقدم بأنفسهم وبلادهم نحو المستقبل. كما تغذي المؤسسات الحكومية هذه المراكز بالباحثين والخبراء؛ لينهضوا بواقع دولهم.

فالانتشار المتسارع لمراكز الأبحاث في العالم قد تعاظم بعد الأحداث التي طرأت على العلاقات الدولية، من انهيار القطبية الثنائية، وظهور العولمة، والتغير الذي طرأ على تلك البلدان وعلى الأوضاع السياسة والاقتصادية والأكاديمية والأمنية فيها، والتحديات التي باتت تواجهها. وهو ما استدعى الحاجة إلى مزيد من المراكز البحثية لمواكبة متطلبات العولمة؛ لاسيّما بسبب تأثير النظام العالمي الجديد، خاصة في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، اللّتين يوجد فيهما أكبر عدد لمراكز الأبحاث والدراسات على مستوى العالم، بنسبة تصل إلى ٥٧٪ [١٤].

وقد بدأ عدد من المؤسسات بنوع خاص بإثبات وجودها خلال القرن العشرين. وهي:

١-مؤسسة كارنيغي الخيرية للسلام العالمي عام ١٩١٠م.

٢- مركز بروكنز عام ١٩١٤م.

٣- مؤسسة هوفر حول الحرب والثورة والسلام عام ١٩١٩م.

٤- مجلس العلاقات الخارجية سنة١٩٢١م. وهي مؤسسة تطورت من نادي عشاء شهري لتصبح إحدى أكثر المؤسسات السياسية الخارجية التي تحظى بالاحترام.

---

(١٣) انظر: دور مراكز الفكر والدراسات في صنع السياسات العامة، سامي الخزندار وطارق الاسعد، الجامعة الهاشمية، عام ٢٠١٥م، (ص ١٧).

(١٤) انظر: دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامّة، سامي الخزندار، (ص ١٠)، على هذا الرابط: http://partnership-forum.org/Papers/7-2-AR.pdf

٥- مؤسسة راند عام ١٩٤٨م التي دشنت لظهور جيل جديد من المراكز والتي لقبت بـ " مقاولي الحكومات " والتي اعتمد البيت الأبيض تطبيق توصياتها بشكل كبير.

٦- مركز أبحاث فض النزاعات في جامعة ميتشغان في عام١٩٥٩م[١٥].

وبمرور الوقت ظهر تطور جديد فيما يتعلق بمراكز الأبحاث يسمى المركز البحثي المؤسسي، أي أن يكون لكل المؤسسات، خصوصًا الجامعات، مركز أبحاث داخلها يقوم على التخطيط، هذا النوع من المراكز يرشد صانع القرار داخل المؤسسة، ويساهم في إعادة توظيف واستخدام ما هو متاح من المعلومات لخدمة المؤسسة ورسم طريقها المستقبلي. وبرز الاهتمام بإنشاء مراكز أبحاث لدى الدول المجاورة، فانتشرت مراكز تُعنى بالأبحاث التاريخية، وأخرى بالأبحاث السياسية، ومراكز إستراتيجية أمنية واقتصادية. ونلاحظ أن مراكز الأبحاث موجودة بأسماء وتعريفات مختلفة؛ ففي بعض الأحيان، تطلق على نفسها اسم "مؤسسة" Foundation، وفي بعضها الآخر تسمّى بـ "معهد" Institute، وتصف مراكز أخرى نفسها بـ "الصندوق" Fund، وفي حالات أخرى بـ "الوقف" Endowment. لكن في النهاية، تتبع هذه المنظمات قطاعًا عريضًا هو قطاع مراكز الأبحاث والدراسات[١٦].

ثانيا: نشأة مراكز الأبحاث عربيًا:

تنبهت الدول العربية في العقود القليلة الماضية - بسبب تأثر الأجواء الثقافية في العالم العربي بما هو سائد في الأوساط الثقافية الغربية - لأهمية هذه المراكز بعد أن ثبت نجاحها عالميًا، فبالرغم من أنَّ العالم العربي يعاني العديد من التحديات والإشكالات التي تستدعي البحث والدراسة إلا أنَّ واقع هذه المراكز على المستوى العربي ما يزال أقل من الطموح.

من جانب أخر تشير أغلب الدراسات بالإحصائيات إلى أنَّ واقع الأبحاث والدراسات في العالم العربي مؤلم بالرغم من أنَّ العالم العربي يحتضن ٥٨٠ مركزاً بحثياً بنسبة ٧,٤٩ % من المراكز في العالم، والملفت للانتباه أنه ورغم العدد الكبير لمراكز الأبحاث في العالم العربي إلا أنَّ قائمة البلدان ال ٢٥ التي لديها أكبر عدد من مراكز البحث تخلو من اسم أي بلد عربي، وهذا يؤكد أنَّ المجتمعات العربية لاتزال تعاني من عدم إدراك أهمية وخطورة ما تقوم به هذه المراكز. وهذا الأمر ينعكس حتما على أدائها، وتأثيرها، واقتصار بحوثها ودراساتها على جوانب ليست على درجة كبيرة من الأهمية والفاعلية[١٧].

ثالثا: نشأة مراكز الأبحاث محليًا:

حققت المملكة العربية السعودية في مجالي العلم والمعرفة تقدمًا ، كما أقيمت فيها عدة مراكز للدراسات، تتخصص في قضايا تهم المجتمع السعودي، مثل: (مركز الدراسات الإستراتيجية) وهو عبارة عن مؤسسة بحثية حكومية شاملة ذات اختصاص محدد، وهو بذلك يختلف عن مراكز الدراسات غير الحكومية، التي تهدف إلى نشر دراساتها وتعميمها بين المهتمين والعامة، كما أصبح في المملكة أكثر من ثلاثين جامعة، وعدة مراكز أبحاث في مجالات الاقتصاد والإدارة

(١٥) انظر: المصدر السابق.
(١٦) انظر: مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، هزار صابر أمين، على هذا الرابط: http://fcdrs.com/mag/issue-4-2.html
(١٧) انظر: دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، لمهدي شحادة، وصالح بكري الطيار، مركز الدراسات العربي الأوروبي، عام ١٩٩٩م، (ص١١).

والقانون وغيرها، ومع ذلك مازالت تفتقر إلى مراكز دراسات سياسية يعتد بها إلى جانب مراكز تتناول مختلف جوانب الحياة في المجتمع السعودي من تعليم وصحة واقتصاد واسكان[١٨].

= أشهر مراكز البحوث السعودية:

على الرغم من امتلاك المملكة العربية السعودية للمقومات المادية والاقتصادية والسياسية والمجتمعية، التي تساعد على إنشاء أعداد كبيرة من المراكز البحثية وبمستوى عال، إلا أنها تأتي في المرتبة الخامسة عشرة على مستوى الدول العربية، ومن تلك المراكز البحثية في المملكة كالتالي:

- **مركز الخليج للأبحاث www.grc.net:**

تأسس مركز الخليج للأبحاث (GRC) عام ٢٠٠٠م على يد رجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز صقر؛ للقيام بأبحاث علمية متعمقة وجادة تخص دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب إيران والعراق واليمن، ويعمل مركز الخليج للأبحاث على أنه مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية، ويركز في أبحاثه على العلوم الاجتماعية، وينشر المركز أبحاثه في المنشورات وورش العمل والندوات والمؤتمرات ويجعلها متاحة للعامة [١٩].

- **مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية.www.mesc-sa.or :**

أسهم اللواء ركن الدكتور: أنور بن ماجد عشقي عام2002 م في تأسيس مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية ليكون مركزًا خاصًا ومستقلاً في كل من مدينة الرياض وجدة، ويهدف المركز إلى:

١- تخصيب الفكر، وتوسيع الفهم، وتنمية المهارات لدى أبناء المملكة بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة.

٢-تحقيق السلام عن طريق الإصلاح من اللقاءات الدورية.

٣- تزويد صناع القرار بالدراسات الإستراتيجية.

٤- المحافظة على القيم الدينية والثقافية، والعمل على خدمة المصالح العامة [٢٠].

- **المركز الدولي للأبحاث والدراسات "مداد" www.medadcenter.com:**

تأسس المركز عام ٢٠٠٥م في مدينة جدة، بهدف إيجاد مركز دراسات إستراتيجية للقطاع الخيري، يسعى إلى استشراف مستقبل العمل الخيري الخليجي، وبناء إستراتيجيات عملية له.

وتحددت رسالة المركز غير الربحية لإثراء العمل الخيري بالبحوث والمعلومات التي تدعم بناء القرار الخيري على أسس علمية واحترافية في إطار من الشراكة الدائمة.

---

(١٨) انظر: مراكز الأبحاث في عالمنا العربي، صدقة يحيى فاضل، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة العدد ٩٥، عام ٢٠١٢م، (ص ٧١-٨١)؛ وينظر كذلك دراسة مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية الواقع والمأمول، هند عقيل الميزر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس، (ص ٨٥).

(١٩) انظر: مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية الواقع والمأمول، هند عقيل الميزر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس، (ص ٨٥).

(٢٠) المصدر السابق.

وتحددت الأهداف الإستراتيجية في الأهداف الآتية:

١- تقديم حلول علمية تلبي احتياجات العمل الخيري.

٢- إبراز دور العمل الخيري في استقرار المجتمع وتطويره.

٣- تقديم الحلول النظامية والقانونية المتعلقة بالعمل الخيري.

٤- تعزيز الشراكة وتقويتها مع صانع القرار الخيري والجهات ذات العلاقة.

٥- تحقيق التميز المؤسسي في المركز.

٦- تحقيق الاستقرار المالي للمركز.

وقد أعد المركز عددًا من الدراسات في القطاع الخيري على المستوى السعودي والخليجي، وهي منشورة على أنها إصدارات له، إلى جانب الموقع الإلكتروني للمركز، وأسهم المركز في تنفيذ العديد من اللقاءات العلمية عن القطاع الخيري [٢١].

- **مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية www.kapsarc.org :**

أسسه الملك عبد الله بن عبد العزيز- رحمه الله - عام ٢٠١٢م، وافتتح رسميًا عام ٢٠١٦م، ويهدف إلى تكوين أطر بحثية تعنى بكفاءة اقتصاديات الطاقة المستدامة، وتدعمه أرامكو السعودية. ويعد هذا المركز مؤسسة بحثية مستقلة ومتخصصة، وتكمن مهمة المركز في أربعة أطر رئيسية يسعى إلى تحقيقها، وهي:

١- رفع جدوى مصادر الطاقة وتنويعها حتى أقصى حد ممكن لتخفيف الاعتماد على الوقود الأحفوري.

٢- تحسين نوعية استهلاك الطاقة من قبل المواطنين.

٣- التعرف على التوجهات العالمية، وتوقع سياسات إنتاج الطاقة واستهلاكها.

٤- المزاوجة بين الحرص على سلامة البيئة وتوفير الحد الأقصى الممكن من الطاقة [٢٢].

مجالات عمل مراكز الأبحاث وتصنيفها:

تنوعت مراكز الأبحاث والدراسات تنوعًا واسعًا مع تعدد التخصصات في مختلف مجالات الحياة ومتطلبات العصر، وهذا التنوع طبيعي يظهر مع اختلاف التوجهات والمجالات والتخصصات العلمية، ويظهر التباين في التصنيف بحسب طبيعة المجال أو التوجه والمعيار.

فهناك اتجاه يصنف العلاقة وفق " اتجاه العلاقة " بين الإدارة العليا وعملية القرار ويشمل هذا الصنف نوعان:

١- الأول: اتجاه العلاقة من القيادة إلى القاعدة " Top- Down" وهذا النوع يتمثل بتصنيف مراكز الأبحاث من حيث الجهة المؤسِسة أو المنشأة أو الجهة الممولة هي الهيئة العليا، وبالتالي تقدم المراكز خدماتها وتقاريرها للجهة العليا أو

(٢١) مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية الواقع والمأمول، هند عقيل الميزر، (ص ٨٥).
(٢٢) مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية الواقع والمأمول، هند عقيل الميزر، (ص ٨٥).

القيادة أو بطلب منها. فإن كانت هذه الجهة أو الهيئة العليا حكومية، فإنَّ خدماتها وتقاريرها توجه للقيادة الحكومية أو بناء على تكليف منها. وإن كانت الجهة العليا قيادة حزبية سياسية، فإنَّ خدماتها وتقاريرها تكون لقيادة الحزب..

٢- الثاني: اتجاه العلاقة من القاعدة إلى القيادة "Bottom -up" وهذا النوع في الغالب في أمريكا وأوربا ويعتمد على توفير الدعم من خلال مساهمات الآخرين، وبشكل خاص إما من المجتمع المدني التي يغلب عليها التأسيس من الأسفل إلى الأعلى، أو من الشركات الخاصة الكبرى، أو المؤسسات الخيرية في تمويل البحـــث والبرامج العلمية في مجـــالات تنموية، واجـتماعية، وتعليمية وغيرها (٢٣).

من ناحية أخرى هناك اتجاه آخر في عملية تصنيف أو تحديد أنواع مراكز الأبحاث والدراسات، حيث يتم تصنيفها إلى أنواع وفق المعايير التالية:

أولا: معيار التمويل والارتباط بالسلطة العليا للقرار:

ويشمل هذا المعيار تحديد طبيعة العلاقة والمرجعية التي ينتمي أو يرتبط بها مركز البحث والدراسات.

ووفق هذا المعيار يمكن تصنيف مراكز الأبحاث إلى ما يلي:

أ- المراكز البحثية الحكومية: وهذا النوع من المراكز يرتبط ويخضع لملكية القطاع الحكومي من حيث تعيين إدارته، وتحديد مجالاته، وانشطته، وقراراته، وميزانيته بالجهة الحكومية.

ب- المراكز البحثية الأكاديمية: وهي مراكز تخضع أو تتبع الجامعات، وفي الحقيقة أنَّ هذا المعنى ليس بالضرورة دقيقًا أو صحيحًا فالمقصود هنا أن مراكز الأبحاث الأكاديمية هي المراكز التي تعتمد على أكاديميين ومنهجيات البحث العلمي الأكاديمي وفق طريقة النشر العلمي القائمة على آليات التحكيم العلمي.

وهي مراكز بعضها يكون مستقلاً لا يرتبط بأي جهة سواء جامعية أو غيرها وبعضها الآخر قد يكون مرتبطًا بجامعة ما، ومثل هذه المراكز يعنى بدراسة القضايا الهامة التي تواجه المجتمع أو الدولة وعادة ما يكون تمويلها من عدة مصادر، وتمتاز هذه المراكز بأنها هي التي تحدد أنشطتها، وبرامجها، واجندتها بما يتناسب مع موضوعية البحث العلمي.

ج- المراكز البحثية الخاصة: وهذا النوع من المراكز البحثية يتمثل في عدم ارتباطه الإداري والقانوني بالقطاع الحكومي وإنما ينتمي إما إلى القطاع الخاص أو قطاع النفع العام أو مؤسسات المجتمع المدني الغير ربحية، وينقسم هذا النوع من المراكز إلى صنفين:

- المراكز البحثية غير الحكومية وذات النفع العام: وهذا النوع لا يخضع في ارتباطه الرسمي أو الإداري أو المالي إلى القطاع الحكومي وفي نفس الوقت لا ينتمي كليًا إلى القطاع الخاص، ولا يسعى إلى العائد الربحي ويحمل استقلالية إدارية وقانونية ومالية.

- المراكز البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص: وهذا النوع أنشئ من قبل القطاع الخاص إما لخدمة الشركات الكبرى التي أنشأته، بهدف القيام بإعداد الدراسات والأبحاث اللازمة لها، وبالتالي تخضع في تمويلها وأجندتها البحثية إلى احتياجات الشركات المنشأة لها، أو أنها أنشأت كمراكز بحثية تنتمي إلى القطاع الخاص ولكن لا ترتبط أو لا تنتميإلى

(٢٣) انظر: دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، سامي الخزندار وطارق الأسعد، (ص ٦).

مؤسسات أو شركات كبرى وهذه المراكز الخاصة متخصصة ومستقلة بتمويلها واهتماماتها، واجندتها البحثية، ويكون تمويلها إما من المشاريع البحثية التي تتعاقد عليها سواء مع القطاع الحكومي، أو مع الشركات الكبرى، أو من خلال التمويل الدولي لأنشطة وبرامج بحثية في دول ما [٢٤].

ثانيا: تصنيف مراكز الأبحاث وفق الاتجاه السياسي أو الأيديولوجي:

تصنف مراكز الدارسات وفق الاتجاهات السياسية، أو الأيديولوجية، أو طبيعة الارتباط السياسي الحزبي لها في العالم العربي إلى الفئات التالية:

أ - المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي.

ب - المراكز البحثية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي أو القومي.

ج - المراكز البحثية ذات الاتجاه الإسلامي.

د - المراكز البحثية المستقلة ذات الصبغة الأكاديمية الصرفة.

هـ-المراكز البحثية ذات الاتجاه الوطني [٢٥].

ثالثا: تصنيف مراكز الأبحاث وفق معيار الاستقلالية:

يصنف برنامج مراكز الفكر والمجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا مراكز الأبحاث العاملة في مجال السياسات العامة وفق معيار طبيعة الارتباط والاستقلالية على الشكل التالي:

أ- المراكز البحثية المستقلة: ويقصد بها وجود درجة كبيرة من الاستقلالية للمركز عن أي جهة، سواء أكانت جماعات مصالـــح، أو مانحين، وكذلك استقلالية ذاتية في أنشطتها وبرامجها أو تمويلها من الحكومة.

ب- المراكز البحثية شبه المستقلة: وهي المراكز التي تكون مستقلة عن الحكومة، ولكن تزود جماعات المصالح مثل النقابـات، أو المانحين أو هيئات الدعم هذه المراكز بالخصة الأساسية من تمويلها وتؤثر بشكل ملحوظ في أنشطة وبرامج هذه المراكز.

ج - المراكز الجامعية وهي عبارة عن مراكز تعني بأبحاث السياسات العامة وتكون ضمن أو مرتبطة بجامعة ما.

د - مراكز أبحاث الأحزاب السياسية وهي المراكز البحثية التي ترتبط بأحزاب سياسية بصورة رسمية، كما هو حاصل في أمريكا مع الحزب الديمقراطي أو الحزب الجمهوري.

هـ- مراكز الأبحاث الحكومية، وهي المراكز التي تمول بشكل حصري من منح وعقود حكومية، ولكنها لا تكون جزءا من بنيتها الهيكلية [٢٦].

---

(٢٤) انظر: دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، سامي الخزندار وطارق الأسعد، (ص ٦-٩).
(٢٥) انظر: المصدر السابق، (ص ٩).
(٢٦) انظر: المصدر السابق، (ص ٩- ١٠).

الهيكل التنظيمي لمراكز الأبحاث:

أولا: التأسيس:

يعد إنشاء مراكز التفكير والأبحاث من قبل قطاعات الشعب النشطة والواعية والمثقفة" النخب" شكلاً من أشكال المشاركة في صنع السياسة العامة للدولة بعيدًا عن أطر حكومية، وتعد مراكز التفكير من جهة أخرى، وسيلة لقيام القوى المسيطرة على المجتمع بإيصال خبرتها ووجهات نظرها لصانعي القرار السياسي من ناحية، وإلباس فلسفتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لباسًا علميًا وإعطائها الشرعية والمصداقية من ناحية أخرى (٢٧).

ثانيا: التمويل:

فيما يخص جانب التمويل والإنفاق فتتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل المراكز البحثية ما بين ٧٠٪ في اليابان، و٥٢٪ في الولايات المتحدة الامريكية. أما في الوطن العربي فإنَّ نسبة الإنفاق الحكومي على مراكز البحث بلغت ٩٠,٨٪ ، فيما بلغت نسبة تمويل القطاع الخاص لتلك المراكز نحو ٩,٢٪، وهذا الإسهام الضعيف للقطاع الخاص يرجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة المراكز البحثية وجدواها، وهو ما يحد من استقلالية هذه المراكز وقدرتها على العطاء الفاعل كونها مرتهنة بالتمويل الحكومي.

ويوضح أبلسون بعيدا عن نموذج المنظمات المختلفة، لا يتم تقييم نجاح مراكز الأبحاث عبر انتاجها المالي، بل بمقدار تأثيرها في صناعة السياسات والرأي العام، حيث من بين ٢٠٠٠ مركز في الولايات المتحدة الأمريكية، هناك ٢٥٪ فقط تعتبر مستقلة وحرة.

وبنيويا، تتشكل هذه المراكز بفعل سعي قوى الضغط، وتجمعات المصالح نحو منهجية تأثيرها في السياسات الداخلية والخارجية للدولة، وتهتم المراكز بالدعم المالي من قبل الدولة بشكل منظم، ولا تستطيع هذه المراكز تحصيل تمويلها من خلال بيع منتجاتها إلا بشكل جزئي ولتخطي تلك العقبة، احتاجت مراكز الأبحاث إلى القنوات العديدة للإعلام والاعتماد على استراتيجيات تسويقية لأطروحاتها من قبيل: نشر المقالات والكتب والابحاث المتزامنة مع طرح الظهور بشكل دوري على قنوات التلفاز، والكتابة في صفحات الرأي العام، والظهور في المقابلات الصحفية، وإنتاج أوراق بحثية وأوراق عمل، وإنشاء مواقع على شبكة الانترنت، وكذلك تقديم المحاضرات العلمية أمام لجان وأعضاء البرلمانات بما يشكل مدخلاً هامًا للتأثير في السياسات (٢٨).

أما في البلدان العربية فأغلب مراكز البحوث والدراسات تابعة بشكل أو بآخر للحكومات نظرًا لعزوف القطاع الخاص عن احتضان وتأسيس المراكز العلمية والبحثية.

---

(٢٧) انظر: مراكز الأبحاث العربية.. التحديات وآفاق المستقبل، مقال منشور عام ٢٠١٨م في موقع مركز سمت للدارسات على هذا الرابط: https://cutt.us/sEg4m

(٢٨) تقرير عن دراسة دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، خالد وليد محمود، ورقة منشورة عام ٢٠١٣م على موقع nama-center.com .

ثالثا: إعداد الباحثين والانتاج الفكري:

تساهم مراكز الابحاث في تدريب جيل جديد من القيادات الفكرية والسياسية ليكون جاهزًا لتسلم الإدارات السياسية العامة بالدولة، وإذا كانت البنية المنهجية القائمة عليها مراكز البحوث والدراسات هي دعم صنع القرار عبر تحديد الأولويات، واقتراح البدائل، وطرح الخبرات والسيناريوهات، وتحديد كلفة كل بديل، إلا أنَّ إنتاج المعرفة تظل مرتبطة بالواقع، مستمدة ذلك من روح البحث والتطوير والابتكار في التأثير بالسياسات وتصويبها، وبناء استراتيجيات وتطوير المقاربات والرؤى والنماذج والمناهج في التعامل مع قضايا الدولة والمجتمع والإنسان [٢٩].

ويعتبر الباحثون أنَّ توجه مراكز البحوث والدراسات لصاحب القرار وللجمهور، ولجوء صاحب القرار والجمهور لهذه المراكز، يعتبر مؤشرا على درجة نضج مؤسسات الحكم والإدارة في المجتمع، وعلى تطور الجماعة العلمية والبحثية. وبالتالي فدورها الجوهري داخل البنية المعرفية بعيدًا عن جهة انتمائها السياسية أو الأيديولوجية، وطبيعة الأفكار التي تريد الترويج لها أو الدفاع عنها هو إشاعة روح البحث العلمي، والتعامل مع القضايا بموضوعية، وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال، ورعاية الباحثين والمبدعين، وتوفير الفرصة للراغبين في البحث والكتابة والتأليف، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور [٣٠].

إذن، لمراكز الدراسات والبحوث بنية مركبة من تقاطع حاجات المؤسسة الرسمية مع مصالح القطاعات العلمية والفكرية والاقتصادية والإيديولوجية في المجتمع، ويعتمد هيكلها التنظيمي من الداخل لما تقدمه من تدريب وتأهيل للباحثين، وما يدر عنها من إنتاج فكري، كما يجب أن يتم تأسيسها في إطار تحقيق تنمية المجتمعات، وتقييم ما يصدر عنها يحتاج إلى مجموعة من المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار ذلك التركيب وهو ما يفرض نفسه من محددات بنيوية ترتبط بقدرات كل مركز على حدى [٣١].

مراكز الفكر تعريفها ودورها في تنمية المجتمع:

تعريف مراكز الفكر:

لا يوجد تعريف عام وشامل لمراكز التفكير! وتكمن صعوبة إيجاد تعريف كهذا إلى إن معظم المؤسسات والمراكز التي تقع تحت قطاع مراكز التفكير، لا تعرب عن نفسها كـ " Think Tank" في وثائق تعريف الهوية الذاتية، وإنما تعلن عن نفسها كمنظمات غير حكومية (NGO) أو منظمات غير ربحية (nonprofit organization)، وهذا بالذات يعد أحد التعريفات التنظيمية المعترف بها في القانون الأمريكي.

وعلى الرغم من هذه الإشكالية بخصوص هوية هذه المراكز إلا أنَّ هناك عدة تعريفات لهذه المراكز، منها:

---

(٢٩) مقال بعنوان: مراكز البحوث والدراسات تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق، إبراهيم محمد حسن فراج باحث ماجستير بمعهد البحوث والدراسات العربية قسم الدراسات الاجتماعية نشر على هذا الرابط: https://democraticac.de/?p=50712

(٣٠) انظر: دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، سامي الخزندار وطارق الأسعد، (ص١٠).

(٣١) مراكز البحوث والدراسات تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق، إبراهيم محمد حسن فراج، نشر على هذا الرابط: https://democraticac.de/?p=50712

تعرفها الموسوعة المجانية المعروفة بـ (Wikipedia- Free Encyclopedia) بأنها: أيّة منظمة أو مؤسسة تدعي بأنها مركز للأبحاث والدراسات أو كمركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة [٣٢].

وتُعرَّف كذلك بأنها: أي منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام، وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص [٣٣].

ويعرفها دونالد ابلسون: بأنها هيئات ذات توجه بحثي لا تهدف إلى الربح، ولا تعبر عن توجه حزبي معين، دون أن ينفي ذلك عنها الصفة الأيديولوجية، وتتمثل أهدافها الرئيسة في تأثيرها على الرأي العام والسياسات العامة [٣٤].

وإلى هذا المعنى يذهب خالد وليد محمود فعرفها بأنها: مؤسسات بحثية دورها الرئيس هو إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار [٣٥].

فمؤسسات الفكر هي منظمات تقوم بإجراء أبحاث وتحليلات ونصائح يتم توجيهها لصانعي السياسة العامة بما يتعلق بقضايا المجتمع الدولية والمحلية، وبهذا يتم تمكين صانعي السياسات العامة وعامة الناس من اتخاذ قرارات سليمة، وقد تنتمي مؤسسات الفكر والرأي إلى مؤسسات أخرى، وقد تكون مستقلة ومنظمة بشكل هيئات دائمية وليس هيئات لأغراض خاصة [٣٦].

ومن ذلك تعرّف مراكز الفكر والرأي بأنها: مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية، بهدف تمكين صانعي القرار السياسي الخارجي لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة..

كما تعرّف هذه المراكز بأنها: تجمع وتنظيم لنخبة متميزة ومتخصصة من الباحثين تعكف على دراسة معمقة ومستفيضة لتقدم استشارات أو سيناريوهات مستقبلية، يمكن أن تساعد أصحاب القرارات في تَعديل أو رسم سياستهم بناء على هذه المقترحات في مجالات مختلفة [٣٧].

فهي الصلة التي تربط بين مراكز الأبحاث والدراسات والمسؤولين وصناع القرار جعلت البعض يصفها بأنها نوادي نصف سياسية ونصف مراكز بحثية وأكاديمية [٣٨].

ويعرفها الدكتور محمد مجاهد الزيات بأنها: مؤسسات تقوم بإعداد دراسات استراتيجية متنوعة ترتبط بالدرجة الأولى بكيفية حماية مصالح الدولة والتنبيه لما يمكن أن تتعرض لها تلك المصالح على اتساعها من أخطار، وترتبط كذلك بكيفية

---

(٣٢) انظر: دور مراكز التفكير ومراكز الأبحاث (think tanks) في صنع السياسة الأمريكية، عن شبكة النبأ المعلوماتية، عام ٢٠٠٥م، http:// annabaa.org/nbnews/49/154.htm

(٣٣) انظر: مؤسسة راند الأمريكية ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية، رنده علوان حسين، بحث منشور على الموقع الالكتروني: https://cutt.us/QraOd

(٣٤) المصدر السابق.

(٣٥) مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، خالد وليد محمود، بحث منشور على الموقع الالكتروني:www.nama-center.com .

(٣٦) دور مراكز الفكر والرأي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، طبع عام ٢٠١٦م، (ص٣).

(٣٧) انظر: تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي، خالد عليوي العرداوي، (ص ٢).

(٣٨) انظر: مراكز الفكر والبحوث في العالم بين سلطة المعرفة وسلطة السياسة. احمد فرحات. مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.main.omandaily.om.

المحافظة على مكانة الدولة ودعمها والانتباه لعناصر القوة فيها، وكيفية تطويرها وهكذا ينطلق جوهر عمل مراكز الفكر أساساً من حماية المصالح القومية والتنبيه بكيفية تعظيمها ومواجهة اية أخطار تتعرض لها.

على الرغم من تنوع وتعدد تعريفات مراكز التفكير، إلا أننا نستطيع جمع النقاط المشتركة بينها كما يلي:

١. تقييم السياسات السابقة، ووضعها في إطارها التاريخي والسياسي السليم.

٢.تحديد الآثار بعيدة المدى للسياسات المتبعة، فيما يتعلق بمصالح الدولة ومكانتها.

٣. طرح الأفكار والآراء الجديدة، واقتراح السياسات البديلة، خلال المدة التي تسبق مباشرة انتقال السلطة من إدارة إلى أخرى خاصة، أو بعد حدوث حوادث كبرى أو بروز ظواهر جديدة أو مستجدات، وذلك كي تكون تلك الأفكار والمقترحات تحت تصرف صانعي القرار السياسي الجديد.

٤. تقديم المشورة والنصح لأجهزة مؤسسات الدولة أحيانا بناءً على طلب تلك الأجهزة.

٥. تدريب جيل جديد من القيادات الفكرية والسياسية ليكون جاهزاً لتسنم الإدارات السياسية العامة للدولة.

٦. التأثير في الرأي العام وفي صانع السياسة والقرار السياسي من خلال عقد الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب والدراسات، وإصدار النشرات والمجلات ونشر التقارير وإعداد البرامج الإذاعية والتلفزيونية وتقديم التحليلات، لتبرير سياسات معينة أو نقدها أو لترويج أفكار جديدة وتعميمها، وبذلك يعززون المكانة الأدبية لمراكز التفكير والمفكرين.

٧. إمداد وسائل الإعلام وبرامجها بالخبراء والمحللين القادرين على تحليل الأحداث والتنبؤ بها، خاصة في أوقات الأزمات.

٨. بلورة مواقف ومصالح الأمة المشتركة وتجسيد ذاكرتها الجماعية وتنمية قدرتها التراكمية في مجالات الفكر والإعلام [٣٩].

آليات عمل مراكز الفكر:

هناك خطوات عدة إذا ما أريد لمراكز الفكر والبحوث والدراسات مواكبة حركة البحث والتطور العلمي في العالم وهي كما يلي:

- **النضوج السياسي للدولة:**

تعتمد فعالية مراكز البحوث والدراسات على حالة من النضوج السياسي للدولة، فكلما اتسمت الحكومة بهذه الصفة كلما توفرت دفعة قوية لبناء وعمل المراكز البحثية، وهذا يقتضي الإيمان أولوية النضج الفكري وتوفير البيئة المناسبة لعمل هذه المراكز.

(٣٩) انظر: صنع السياسة الأمريكية والعرب، محمد عبد العزيز ربيع، دار الكرمل، الأردن، الطبعة الأولى، طبع عام ١٩٩٠م، (ص ١٣٣).

- **حرية العمل البحثي:**

إنَّ توفر الجو للعمل الديمقراطي الذي يحيط بالمراكز البحثية سيوفر الحرية الكافية في القدرة على الوصول إلى المعلومات التي يقتضيها عمل هذه المراكز وما تتطلبه الأبحاث في الحقل المعرفي.

- القناعة بدور مراكز البحوث والدراسات:

قناعة صانعي القرار والمجتمع بنتائج هذه المراكز ودورها يعد عاملاً أساسيًا في استمرار عملها، ومنحها الثقة اللازمة لتطوير آليات عملها.

- **استقلالية المراكز:**

بحيث توفر أوسع مساحة للتفكير العقلي والعلمي والمنطقي، وهذا يعني استقلالية المراكز في قراراتها ونتائج ابحاثها، وعدم توجيهها وفقًا لغايات معينة، أو جهات محددة.

- **التمويل المحلي:**

يعد اعتماد المراكز على مصادر أجنبية تجعلها أسيرة لتلك الجهات في طبيعة أبحاثها والنتائج التي تتوصل إليها، وهذه النقطة لها أهمية في ظل العولمة وانفتاح الآفاق أمام الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات لممارسة تأثيراتها على تلك المراكز من أجل كسب ولائها وبذلك فإنَّ هذه المراكز يجب أن تحافظ على هويتها الوطنية والعلمية والأكاديمية.

- **جودة وكفاءة الباحثين:**

تعتمد فعالية مراكز البحوث على مدى قدرتها على احتضان الكفاءات العلمية البحثية، فبقدر امتلاكها للكفاءات العلمية تكون دراستها أكثر فائدة للدولة والمجتمع [٤٠].

دور مراكز الفكر في تنمية المجتمع:

سبق وأن تطرقتُ للحديث عن الفرق بين مراكز الأبحاث ومراكز الفكر، وذهبتُ إلى أن الذي يميز مراكز الفكر هو تقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع لصانعي القرار بهدف صياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة؛ لذا ليس من السهل تحديد طبيعة التأثير والدور الذي تمارسه مراكز الفكر لتنمية المجتمعات! فهذا الأمر يحتاج إلى إمكانيات علمية ومعرفية كبيرة وأيضا إلى وقت ووسائل متنوعة من المصادر والوثائق قد لا نستطيع الحصول عليها بسهولة، فضلاً عن أننا لم نجد بحثاً يتناول هذا الموضوع بشكل علمي ودقيق، كل ما وجدناه هو الإشارة بصورة سطحية إلى دور وتأثير هذه المراكز في عمليات صنع السياسة واتخاذ القرارات في الدولة مع عدم ذكر التفاصيل الدقيقة واللازمة لذلك الدور أو حالات ونماذج من التأثير.

(٤٠) انظر: دور وأهمية المراكز البحثية في صنع السياسة الخارجي، دينا شرين، مقال منشور على هذا الموقع: https://democraticac;de؛ وانظر: دور مراكز الأبحاث الوطن العربي، خالد الوليد، (ص ٨٨-٨٩)؛ واقع مراكز الفكر والدارسات في الجزائر بين الضرورة الاستراتيجية ورهانات المستقبل، سلمى بلخير وشرقي محمود، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية جامعة البليدة الجزائر، المجلد ٢، العدد ٢، عام ٢٠٢٠م، (ص٢٢٣-٢٢٤).

وبذلك نستطيع أن نقول بأنَّ مراكز الفكر أهم مصدر من مصادر المعلومات والتحليلات والفكر والمعرفة من خلال الأبحاث والدراسات التي تقوم بها لتأثيرها على المجتمع والدولة بشكل عام وبصور مختلفة مباشرة وغير مباشرة لهذا اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية تكوينها إلى الاستعانة بالخبرات البشرية المتواجدة خارج اطر الدولة الرسمية، للتنمية والتصنيع والبحث العلمي بشكل رئيس يستحوذ على معظم الخبرات والمعارف المستجدة في المجتمع (٤١).

وهذا يعني بأنَّ مؤسسات الدولة الرسمية تعتمد على المجتمع بالدرجة الأساسية في كافة المجالات، كما أنَّ المؤسسات الخاصة قامت بتقديم خدمات كثيرة للمؤسسات العامة من خلال رفع مستوى الكفاءات وتأهيل كوادر متخصصة لتدخل في العمل الحكومي ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وإنما أدى اتساع مجالات العمل وتعدد البرامج الحكومية وتنوعها إلى دفع الدولة إلى الاستعانة بالمؤسسات الخاصة لتقييم البرامج وتحليل السياسات وتقديم المقترحات المناسبة.

ومع الانتشار الواسع لوسائل الاتصال والإعلام المتنوعة والتعبير عن الرأي أدى ذلك إلى انتشار وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات إذ أصبحت وسائل الإعلام أدوات لإيصال الفكر والآراء للمستفيدين من السياسيين والمختصين الآخرين، وبالتالي أصبحت معاهد البحوث ومراكز الفكر مراكز إنتاج هامة لصناعة ونشر الجديد من الأفكار، ومصادر رئيسة لتزويد وسائل الإعلام بالحديث من الآراء والإحصاءات والتحليلات، وبذلك أصبح التفاعل المتواصل بين مراكز التفكير والبحوث ووسائل الإعلام أهم أدوات تشكيل الرأي العام وأكثر الأطراف قدرة على مراقبة أعمال الدولة بوجه عام ومصدر معلومات وخبرة لم يعد بالإمكان الاستغناء عنها .

وتقوم مراكز الفكر بالمشاركة في صنع السياسة العامة من خلال طرح الآراء والخبرات والمناقشات الفكرية والعلمية والاجتماعية والصحية والاقتصادية والمشاريع العامة في الدولة، نعم قد لا تمثل مراكز التفكير رأي الأغلبية، ولكنها تعمل بكل جهدها إعادة تشكيل رأي الأغلبية بما يتفق مع وجهة نظرها وفهمها الذاتي لتطوير وتنمية المجتمع فهي وسيلة لقيام القوى المسيطرة على المجتمع بإيصال خبرتها ووجهات نظرها وحكمتها لصانعي القرار السياسي من ناحية وإلباس فلسفتها لباساً علمياً وإعطاءها الشرعية والمصداقية من ناحية أخرى؛ لذا تعد مراكز التفكير بوجه عام بمثابة مخازن لتزويد الحكومة بالآراء الجديدة والتحليلات الأكاديمية والكفاءات المؤهلة لتسلم مهام الإدارة في الحكومة .

ومن خلال البحث والاطلاع رأيت أن دور مراكز الفكر في تطوير وتنمية المجتمع يتمثل في عدة اتجاهات:

أولا: الاتجاه السياسي: تساهم مراكز الفكر في إجراء الأبحاث والدراسات، وتقديم التحليلات المعمقة والمنهجية حول المشكلات والقضايا الساخنة التي تواجه السياسات العامة ودعم صناع القرار في عدة أمور:

١- تحديد الأجندات وذلك من خلال تحديد المركز لجدول أعماله البحثية ومن شأن ذلك أن يوجه الاهتمام إلى موضوعات معينة في مجال السياسة العامة كالتعليم، والصحة وما شابه.

٢- اقتراح البدائل وطرح الخيارات وذلك من خلال طرح الحلول والبدائل المتنوعة بناءً على تقييم السياسات والبرامج المطبقة.

٣- تحديد التكلفة والعائد لكل بديل، وكذلك طرح المكاسب المتوقعة من كل بديل.

(٤١) انظر: دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، سامي الخزندار وطارق الأسعد، (ص٥).

٤- تقديم الاستشارات والإرشادات لصناع القرار حول الأولويات والمستجدات العاجلة وحل الازمات الطارئة داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.

٥- تقديم التفسيرات والتوجيهات لوسائل الإعلام حول السياسات العامة.

٦- تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق والمساعدة في إعداد الأجندات السياسية وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام.

٧- البحث عن اولويات التنمية في المجتمع، ولفت انتباه صانع القرار لها.

٨- تستخدم مراكز الفكر كقناة اتصال بين صانع القرار والشعب.

٩- متابعة أحدث الدراسات، وترجمة منشورات ومؤلفات تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى.

ثانيا: الاتجاه الفكري: تقدم مراكز الفكر الخطط الاستراتيجية المبنية على أسس علمية لأصحاب الشأن في المجال الفكري من أجل اتخاذ قرارات قائمة على أسس متينة مدروسة ومعدة سلفا، تبعا للحقائق العلمية، والمعطيات الواقعية وذلك من خلال:

١- تقديم أبحاث لتوضيح الأمن الفكري.

٢- طرح مشاريع فكرية لمحاربة الإرهاب.

٣- المساهمة في عمل أندية ثقافية للمتقاعدين وأصحاب الخبرات لتبادل الآراء المتعلقة بتطوير وتنمية المجتمع.

ثالثا: الاتجاه العلمي: هناك من يرى ان الدور الأساسي الذي تقوم به مراكز الفكر، بشكل عام مؤشرا على درجة نضج اللجنة العلمية المشكلة منها وبالتالي تكون الأدوار الوظيفية التي تمارسها مراكز الفكر علميا هي:

١- طرح أفكار لأنشاء معاهد متخصصة في الذكاء الاصطناعي.

٢- تقديم استشارات بحثية لنشر الأمن السيبراني في الدولة.

٣- من المهام المستجدة التي أضيفت لمراكز الفكر في الربع قرن الأخير تعتبر وسيلة لتصنيع العلماء والباحثين علميا باعتبارها ورشة للتدريب والتقاط الخبرة.

٤- عمل أبحاث لمواجهة الأمية والقضاء عليها في المجتمع.

رابعا: الاتجاه الاقتصادي: تعمل مراكز الفكر على تحليل الواقع، وتقديم رؤى مستقبلية من أجل النهوض بواقع الدولة الاقتصادي أو تطوير الواقع الحالي إلى مستوى أفضل، وفق مرجعيات أكاديمية واستراتيجية بعيدا عن الارتجال، أو النظرة الأحادية، وذلك من خلال:

١- تشجيع السياحة الدينية وتقديم أبحاث سنوية تشرح متطلبات الحج والعمرة مدعمة بإحصائيات دقيقة وشاملة ونشرها بين مراكز الفكر دوليًا.

٢- المساهمة في طرح أبحاث لرفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

٣- رفع الوعي بأهمية المعادن الموجودة في الدولة وذلك من خلال عمل أبحاث تبين مدى العائد المالي للدولة من خلال استخراجها.

٤- طرح أفكار بحثية تساهم في تحسين المستوى المعيشي للفرد.

٥- تقديم مقترحات للحد من ظاهرة التضخم في الدولة.

٦- تقديم استشارات لمواجهة ظاهرة البطالة في المجتمع.

٧- عمل أبحاث لدراسة الآثار التاريخية في الدولة وتوثيقها في المنظمات العالمية مثل "اليونسكو".

٨- اقتراح أفكار لتشجيع الصناعة المحلية في الدولة.

خامسا: الاتجاه الصحي: تساعد مراكز الفكر على توليد الأفكار العلمية في المجال الصحي والسعي على تطبيقها؛ لينتج عن ذلك مجتمع سليم من الناحية الصحية من خلال:

١- عمل مقترحات بحثية لزيادة الوعي الصحي بأضرار السمنة وما ينتج عنها من أمراض.

٢- مساهمة مراكز الأفكار في نشر ثقافة الرياضة وأهميتها في المجتمع.

٣- تقديم مقترحات بحثية لمواجهة خطر الإصابة بالأورام بأنواعها.

٤- رفع نسبة الأبحاث التي تساعد من الحد من انتشار الضغط والسكر في المجتمع.

سادسا: الاتجاه الاجتماعي: تعتبر مراكز الفكر مصانع لإنتاج المقترحات البحثية وإيجاد سبيل لتطبيقها وقياس مدى فاعليتها في المجتمع لتنميته وتطويره من خلال:

١- المساهمة في إنشاء مراكز لدراسة الظواهر الاجتماعية.

٢- طرح أفكار بحثية لمراكز التأهيل الشامل.

٣- تقديم استشارات لمراكز ذوي الاحتياجات الخاصة.

٤- العمل على إنشاء مراكز توعوية للاهتمام بالمراهقين ومعالجة مشكلاتهم في المجتمع.

سابعا: الاتجاه البيئي: هناك العديد من الأدوار التي تقوم بها مراكز الفكر في مجال البيئة وتطوير المشاريع للدولة، وذلك من خلال:

١- طرح أفكار لتطوير المواصلات على سبيل المثال: سكك حديد تربط بين المدن في الدولة.

٢- عمل أبحاث تشجع من رفع نسبة التشجير في المجتمع بإنشاء حدائق ومتنزهات عامة مزودة بكافة الخدمات.

٣- طرح أفكار بحثية لتطوير المرافق العامة الموجودة في الدولة.

معوقات عمل مراكز الفكر في الوطن العربي:

بالإضافة إلى التركيبة السياسية للدول العربية وعزوف القطاع الخاص عن الانجذاب إلى مراكز البحوث أو الاستثمار فيها، هناك عدة معوقات لعمل مراكز الفكر في الوطن العربي تأتي في مقدمتها ارتفاع تكلفتها وانخفاض مردودها المادي، وكذلك لعدم قناعة المستثمر بدور وفاعلية هذه المراكز ومدى قبول الجهات الحكومية لدورها أو حتى وجودها[٤٢], وبناء على الهيكل التنظيمي لمراكز الأبحاث والفكر نجد عدة معوقات لعمل هذه المراكز في الوطن العربي تتمثل في الآتي:

- **ارتباط مراكز الابحاث بدوائر السلطة:**

يعد ارتباط مراكز الأبحاث بدوائر السلطة من المعوقات التي لا تمنحها الاستقلالية، فهي خاضعة للسلطة وتروج لأجندتها السياسية مهما كانت [٤٣].

- **غياب المؤسسية:**

الكثير من مراكز الأبحاث العربية هي مراكز أشخاص، حيث يحمل المركز رؤية صاحبه وأفكاره وكلماته، وربَّما يغلب اسمه على اسم مركزه، فلا يُعرف إلاّ من خلاله. كما أنَّ بعض هذه المراكز لا يوجد لديها وضوح في الوظيفة، أي أنها تتصف بغياب وجود مجال معين للتخصص [٤٤].

- **قلة التمويل:**

تقع قضية التمويل على رأس المعوقات التي تواجه عمل مراكز البحوث والدراسات العربية، وهي مشكلة متعددة الأبعاد، حيث يغيب التمويل المحايد، فمراكز الدراسات الحكومية أو ذات التمويل الحكومي، يكون لها سقف معين لا يمكن تجاوزه، وقد تتّسع الفجوة بين صنّاع القرار من جهة، والمفكرين والباحثين في هذه المراكز من جهة أخرى [٤٥]

كما أنَّ مراكز البحث والمؤسسات البحثية الخاصة، تواجه في كثير منها صعوبات تؤثر سلبًا على جودة العمل وديمومته، وأحيانًا تكون بيئة طاردة للكفاءات المهنية، فالباحث يحتاج إلى بيئة مهيأة من الاستقرار المادي والوظيفي والتفرغ الكامل لأنشطته البحثية، وهو ما قد يصعب إيجاده في المؤسسات الخاصة في كثير من البلدان العربية مما قد يضطر الباحث إلى الهجرة أو الاغتراب إذا وجد أمامه فرصة سانحة في أي من البلدان الأوروبية، أو العمل لصالحها في بلده؛ ولذا تبدو بيئة مراكز الأبحاث العربية غير " مولدة للأفكار المتجددة والإبداع".

ويرتبط هذا الأمر – ربَّما – بغياب نظام جاذب يحفز الكفاءات وذوي الخبرة على الالتحاق بمراكز الأبحاث، وضعف الحوافز التي تُسند إلى الباحثين لتشجيعهم على العمل المبدع، وقلّة فرص إشراكهم في دورات علمية.

---

(٤٢) الدور المفقود لمراكز الأبحاث العربية، لفالح شمخي العنزي، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة، العدد ٩٥، عام ٢٠١٢م، (ص ٩٨).

(٤٣) مقال بعنوان: مراكز البحوث والدراسات تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق، إبراهيم محمد حسن فراج، نشر على هذا الرابط: https://democraticac.de/?p=50712

(٤٤) انظر: مراكز الأبحاث العربية.. التحديات وآفاق المستقبل، مقال منشور في موقع مركز سمت للدارسات عام ٢٠١٨م على هذا الرابط: https://cutt.us/sEg4m

(٤٥) برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي، جواد الحمد، بحث نشر في مؤتمر دور مراكز الأبحاث العربية في الوطن العربي الذي نظمه مركز أبحاث الخليج في دبي عام ٢٠٠٥م، ونشره مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان الأردن على هذا الرابط: http://mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html.

كما تشكو مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ من ضعف الإمكانيات التّسويقية للإنتاج المعرفي، عند نشر كتب، أو دوريات، أو مجلات علمية...إلخ.

وقد تضطر بعض المراكز الخاصة إلى تمويل نشاطاتها من خلال المطبوعات التي تضطر – أحيانًا – إلى النزول بمستواها العلمي من أجل الهدف التجاري الذي يؤثر في جودتها وسمعتها.

ومعضلة التمويل في النهاية، تدفع قطاعًا كبيرًا من المراكز البحثية الخاصّة نحو المؤسسات المانحة، وتقع في حبائل التمويل الأجنبي بكل أشكاله؛ فإنها قد لا تحصل على التمويل إلا إذا ما كان ضمن أولويات الجهة التمويلية. كما قد تُفرض أجندات على المراكز البحثية؛ إذ إن عملية تمويلها، تشكل عبئًا على حيادية الأبحاث وموضوعيتها. ومن المعروف أيضًا، أن التمويل هو مدخل السيطرة على القرار والتوجه في العادة. فواضع الأجندة هو الذي يصنع القرار، ويحدِّد الأولويات والاهتمامات. والتمويل الأجنبي يهدف إلى التأثير في مجريات التغيير في المجتمع العربي؛ ولذلك فهو لا يخضع لقاعدة العمل الخيري. وبناء عليه تأتي معارضة التمويل الأجنبي، بالشكل الذي ترسمه الجهات الداعمة حاليًا؛ إذ إنه قد يحمل في طياته إمكانات التأثير السلبي في توجّهات المؤسسات الوطنية واهتماماتها وأولوياتها، مما قد ينجرّ عنه – أيضًا – التأثير في المجتمع. كما لا يمكن إغفال أنّ أولويات العمل المدني في المجتمع ووضع الأبحاث والدراسات تختلف في العالم العربي عنها في المجتمعات الغربية؛ وذلك لاعتبارات الثقافة، والبنية الاجتماعية من جهة، والفارق الحضاري من جهة أخرى [٤٦].

- **التركيبة السياسية:**

تمثل التركيبة السياسية للدولة عائق أمام نم ومراكز الفكر والأبحاث، إذ يخشى صناع القرار أن تؤدي تطبيقات التنمية وفاعلية مؤسسات الفكر إلى إدخال العلماء والباحثين طرفا مؤثرا في الحركة السياسية وإحداث تغييرات قد لا يحمدعقباها [٤٧].

- **الافتقار إلى الاستقلالية:**

مما لا شك فيه، أن قيمة الأبحاث والدراسات التي تنتجها المؤسسات البحثية، تكمن في حياديتها واستقلاليّتها ومهنتها. ولا تتحقّق هذه المهنيّة، إلّا بهامش كبير من الحرية، يمنح لمراكز الأبحاث حتى تحدّد أولويات عملها واختيار أجندتها البحثية، بعيدًا عن أي مؤثّرات خارجية. ولن يتحقّق ذلك، إلّا من خلال توفير تمويل غير مشروط؛ من شأنه عدم التأثير في تحديد الأولويات البحثية، ومخرجاتها، ومنهجية التحليل العلمي، والتّوصيات. ويحتاج الباحث إلى استقلالية في عمله، وإلى حرية في نشاطه، من دون خضوع لوصاية على فكره وإنتاجه. وهو أمر يصعب توفّره – فعليًا – في ظل أنظمة متسلطة، تخاف من حرية الرأي والتعبير، وكشف الحقائق والمستور في مجتمعاتها [٤٨].

---

(٤٦) برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي، جواد الحمد، بحث نشر في مؤتمر دور مراكز الأبحاث العربية في الوطن العربي الذي نظمه مركز أبحاث الخليج في دبي عام ٢٠٠٥م، ونشره مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان الأردن على هذا الرابط: http://mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html

(٤٧) أين مراكز الأبحاث في دول الخليج؟ أحمد شهاب، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة، العدد ٩٥، عام ٢٠١٢م، (ص ٤٢).

(٤٨) مراكز الأبحاث العربية.. التحديات وآفاق المستقبل، مقال منشور في موقع مركز سمت للدارسات عام ٢٠١٨م على هذا الرابط: https://cutt.us/sEg4m

- **ضعف آليات التعاون أو غيابها:**

تعاني مراكز الدراسات العربية من ضعف آليات التعاون والشراكة الحقيقية بين مراكز الدراسات الخاصة والحكومية والأكاديمية على المستوى العربي، وعدم توفر قنوات اتصال وشبكة تنسيق بين مراكز الأبحاث العربية والعالمية، لنقل الخبرة وتأسيس شراكة معرفية؛ لا سيّما أن لهذه المراكز دورًا مشتركًا في تهيئة المجتمع، لمواكبة التقدم السريع في مجال العلم والتكنولوجيا وثورة المعلومات [٤٩].

وإذا حدث تواصل بين المراكز البحثيّة العربيّة والأخرى العالميّة؛ فإنها تكون محصورة بين الأشخاص لا المؤسسات. يضاف إلى ذلك، تسجيل ضعف في التنسيق بين مراكز الأبحاث والقطاع الخاص والمراكز الأكاديمية في الجامعات؛ إذ بعض الجامعات تستنكف من دعم مراكز البحوث والدراسات باشتراكاتها؛ وذلك لأسباب كثيرة، يعود بعضها إلى فقر معرفي. وغالبًا ما تكون مخصّصات البحث العلمي في هذه الجامعات – وهي قليلة – أول ضحية تقدَّم عند أيّ سياسة تقشف تسلكها إداراتها [٥٠].

- **غياب مقياس أو أدوات لتقييم أداء المؤسسات البحثية عربيًا:**

يضاف إلى ذلك، عدم وجود معطيات واضحة ومنشورة ومحدثة عن تلك المراكز لتقييم أدائها المهني؛ وهذا يتطلب وجود قاعدة بيانات شاملة، تضم تحت مظلتها كل مراكز الأبحاث العربية، وتشرف عليها لجنة مستقلة [٥١].

- **صعوبة الحصول على المعلومات:**

هناك ضعف في المعلومات وعدم توفر قواعدها وفق النظم المعلوماتيّة الحديثة، حتى يتسنّى للباحثين استخدامها، وعدم توفر مصادر للمعلومات والبيانات العلمية حديثة المصدر، لا سيّما أنها الأساس لإعداد الأبحاث والدراسات؛ يضاف إلى ذلك الافتقار إلى الكتب والدوريات، خاصة تلك التي تتعلق بدراسة القضايا المعاصرة. وفي هذا السياق نفسه، تأتي قلة البيانات اللازمة لإجراء البحث، وانعدامها كليًا؛ لاسيما تلك التي تتعلق بقضايا تعدّها الدولة حساسة. بالإضافة إلى صعوبة الحصول على إحصاءات وبيانات من جانب بعض الجهات الحكومية.

بطبيعة الحال، فإن مراكز الدراسات لا يمكن أن تقوم بعملها، دون مجال كافٍ للوصول إلى المعلومات من جهة، وإلى البحث العلمي دون قيود سياسية أو فكرية من جهة أخرى، وهو ما تفتقده معظم مراكز البحوث والدراسات العربية، التي تعاني من قيود لا حصر لها، وقد دفعت حالة التباعد بين مراكز صناعة القرار ومراكز الدراسات العربية، إلى الاكتفاء بمعالجات آنية محدودة، لا ترتقي إلى مستوى التفكير الاستراتيجي؛ ممّا أوجد نوعًا من الهدر المعرفي، وضياعًا في الجهد العلمي [٥٢].

وهناك بعض المراكز التي تمكنت من الوصول لدور فاعل من خلال الاعتماد على العلاقات الشخصية، ولذلك فإن الباحثين يبرّرون عمومية التوصيات التي يخرجون بها؛ بامتناع الأجهزة الحكومية عن تزويدهم بالبيانات الدقيقة والمعلومات الصّحيحة اللّازمة للوصول إلى نتائج قابلة للتطبيق. وهم يشعرون بأن بعض الجهات الحكومية، لا تأخذ

(٤٩) أهمية مراكز الأبحاث، هاشم حسن الشهواني، مقال منشور في موقع دنيا الوطن عام٢٠١١م على الرابط: https://cutt.us/AAcB0
(٥٠) برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي، جواد الحمد.
(٥١) دور مراكز الأبحاث في الوطن العربيّ: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، خالد وليد محمود.
(٥٢) برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي، جواد الحمد.

النتائج التي يتوصلون إليها مأخذ الجد، وأن العديد من المسؤولين يعتقدون أنهم يعرفون كل شيء، وأنه ليس لدى مراكز الأبحاث ما تقدمه لهم أو تضيفه إليهم [٥٣].

- **نقص خبرة الباحثين:**

تعتمد العديد من المراكز على الباحثين في إعداد الدراسات، ولكن هناك نقص واضح في الخبرات وبالتالي تخرج البحوث أو الدراسات والتقارير ضعيفة نتيجة قلة خبرة الباحثين [٥٤].

معوقات تأسيس مراكز الفكر في المملكة العربية السعودية:

على الرغم من انَّ المملكة العربية السعودية ضمن مجموعة العشرين إلا أنها تحتل مستوى متأخرًا في الترتيب على مستوى الدول العربية، وهذا لا يعبر عن الوضع الحقيقي للمملكة العربية السعودية! فالواقع يشير إلى وجود العديد من مراكز الأبحاث، ولكنها تندرج تحت مظلة المؤسسات الحكومية مثل: الجامعات والوزرات.

فغالبية الجامعات بها أكثر من مركز للبحوث والمرتبطة بقضايا مجتمعية مختلفة، وقد لا تؤدي نتائجها للتعميم، وبذلك لا يمكن أن تقدم لصناع القرار.

كما أنَّ العديد من الوزارات بها مراكز بحوث، ولكنها قد تكون مجهولة لعامة الشعب؛ لعدم توفر مواقع إلكترونية لهذه المراكز على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى أنَّ غالبية الدراسات والأبحاث التي تجريها هذه المراكز تقتصر على القيادات والعاملين بالوزارة أو الهيئة، ولا تتاح لمشاركة الجمهور العام، ولا تصل أنشطة هذه المراكز إلى المجتمع. وبناء على ذلك يمكن تلخيص معوقات قلة مراكز الأبحاث والفكر في المملكة العربية السعودية إلى الأسباب الآتية:

١- تبعية العديد من المراكز البحثية للجهات الحكومية أو الجامعات.

٢- عدم إتاحة الدراسات والبحوث التي تعدها هذه المراكز للجمهور العام.

٣- عدم وجود تنسيق إعلامي لإظهار مخرجات هذه المراكز.

٤- حداثة تكوين بعض المراكز مما يجعلها في مرحلة البدايات.

٥- عدم اهتمام رجال الأعمال بتقديم الدعم والتمويل لمثل هذه النوعية من الأنشطة العلمية

٦- التركيز على إنشاء الكراسي البحثية التي تتناول قضية معينة وبتمويل لمدة محددة، لا تتوفر لها صفة الاستمرارية.

٧- عدم توفر العدد الكافي من الباحثين في بعض المجالات مما يشكل عائقا في سبيل إنشاء المركز البحثي [٥٥].

ويقترح أ.د. علي فايز الجحني [٥٦]، بعض التوصيات لتفعيل دور مراكز البحوث العربية منها:

---

(٥٣) دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع، عليّ الدين هلال، مجلة اراء حول الخليج، العدد ٩٥ , عام ٢٠١٢م.

(٥٤) مقال بعنوان: مراكز البحوث والدراسات تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق، إبراهيم محمد حسن فراج، على هذا الرابط: https://democraticac.de/?p=50712

(٥٥) انظر: مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية الواقع والمأمول، هند عقيل الميزر، (ص ٨٨).

(٥٦) منشئ مصطلح الامن الفكري ووكيل جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية سابقا.

١- زيادة الدعم المالي المخصص لمراكز البحوث، والدراسات، وتزويدها بالكوادر، والتقنيات.

٢- التعاون والتنسيق وتوثيق الروابط بين مراكز البحوث في جميع المجالات، والعمل على تبادل المعلومات والخبرات فيما بينها.

٣- العمل على الحد من العوائق الإدارية والمالية والعلمية.

٤- العمل على إنشاء صندوق لدعم مراكز البحوث والدراسات.

٥- دعوة الجامعات العربية إلى إنشاء كليات ومعاهد متخصصة في البحث العلمي لمواجهة متطلبات القطاعين العام والخاص من الكوادر البشرية المؤهلة ودعمها.

٦- الدعوة إلى الاستفادة العلمية من التجارب الناجحة في الوطن العربي وخارجه.

٧- التوسع في إنشاء مراكز الدراسات والمعلومات لدراسة الواقع وتشخيصه، وتبني السياسات العامة والبرامج والتوصيات التي تقترحها لخدمة الأمن الوطني.

٨- إعطاء مراكز الدراسات والمعلومات الأولوية لتتولى المعالجات العلمية الموضوعية لجميع الظواهر والأزمات وإيجاد الحلول للمشكلات التي تهدد الأمن الوطني [٥٧].

وللتوسع في تأسيس مراكز للبحوث في المملكة العربية السعودية تقترح الباحثة هند عقيل الميزر [٥٨] ما يلي:

أ - التعاون مع دار الإفتاء لإقرار التبرع لهذه المراكز من الصدقات، والأوقاف.

ب - الدعم الحكومي لهذه المراكز لإجراء الدراسات والبحوث بالتعاقد.

ت - العمل على استقلالية المراكز البحثية الموجودة بالجامعات وخاصة ذات العلاقة بالسياسات العامة.

ث - مساهمة رجال الأعمال في تمويل مراكز بحثية تعمل في المجالات التي تهمهم، بداية للاهتمام بهذا النوع من الأنشطة في السعودية.

ج - تفعيل كراسي البحث لدعم القضايا المجتمعية، وعدم دعم الأبحاث التي لا تواكب متطلبات التنمية المستدامة.

ح - توعية الرأي العام لكافة أفراد المجتمع بأهمية نشر ثقافة البحث العلمي والاهتمام بمصداقية الاستجابات، وتيسير عملية الحصول على البيانات سواء من الجهات الحكومية أو من الجمهور العام [٥٩].

<u>وتتضمن قائمة القضايا الأكثر إلحاحا للدراسة في مراكز الفكر والأبحاث المتخصصة في السعودية ما يلي:</u>

- قضايا النفط والطاقة المتجددة.

- آليات تنويع الاقتصاد السعودي وطرقه.

---

(٥٧) أزمة مراكز الدراسات والمعلومات العربية وانعكاساتها على الأمن بمفهومه الشامل، مجلة الفكر الشرطي، المجلد ١٩ العدد ٧٣، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، عام ٢٠١٠م، (ص ٢٠٠).

(٥٨) أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك بقسم الدراسات الاجتماعية بكلية الآداب بجامعة الملك سعود.

(٥٩) مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية الواقع والمأمول، هند عقيل الميزر، (ص ٨٩).

- التأثيرات الإيجابية والسلبية لعملية تحديث المجتمع السعودي.
- الاستحداث والتعديل في برامج التعليم لمواكبة متطلبات سوق العمل السعودي.
- العمالة الوافدة أنواعها واحتياجاتها ومشاكلها
- السياحة الدينية موردا من موارد الاقتصاد السعودي.
- قضية البطالة، وأبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.
- تمكين المرأة " الفرص والتحديات ".
- الأمن الفكري وسبل تحقيقه.
- الاستفادة المثلى من مخرجات برنامج الابتعاث.
- حوادث المرور وكيفية التقليل منها.
- الدور التنموي للمدن الصناعية في مناطق المملكة.
- شبكات الأمان الاجتماعي في المملكة.
- قضايا اللاجئين والمهاجرين.
- التبرع بالأعضاء.
- الاضطرابات النفسية والعقلية.
- السلوكيات المضادة للقيم الأخلاقية في المجتمع السعودي [٦٠].

الخاتمة

في ختام هذا البحث المعنون بـ "دور مراكز الأبحاث في تنمية المجتمع – مراكز الفكر أنموذجا" والذي هدف إلى التعرف على ماهية مراكز الأبحاث والفكر ودور هذه المراكز في تنمية المجتمع، وباستخدام الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي توصل إلى نتائج عديدة أهمها:

١. تعمل مراكز الفكر جسر بين المجتمعات الأكاديمية وراسمي السياسة العامة، لتساعدهم على اتخاذ القرارات السليمة، والربط بين الواقع العملي والإطار العلمي، وتكتسب أهمية كبيرة من ضرورة وجودها باعتبارها طريقة لإيصال المعرفة المتخصصة من خلال طرح الآراء والخبرات والمناقشات السياسية والفكرية والعلمية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والبيئية لتطوير وتنمية المجتمع.

٢. تنوعت مراكز الأبحاث والدراسات تنوعا واسعا مع تعدد التخصصات في مختلف مجالات الحياة ومتطلبات العصر، وهذا التنوع طبيعي يظهر مع اختلاف التوجهات والمجالات والتخصصات العلمية.

(٦٠) المصدر السابق .

٣. أصبحت مراكز الفكر واحدة من المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة في الدول، وذلك من خلال أنشطتها العلمية التي تقوم بها كالأبحاث والدراسات والمؤتمرات والندوات في كافة المجالات، وتزويد وسائل الإعلام بالجديد من الآراء والإحصائيات والتحليلات التي تؤثر على المجتمع والدولة بشكل عام، وبصور مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

٤. على الرغم من انتشار مراكز الفكر والأبحاث في الدول العربية، إلا أنها مازالت تفتقر إلى ربطها بمجالات متعددة مثل: التعليم والصحة والاقتصاد والإسكان؛ ليكون لها دور رائد في خدمة قضايا المجتمع وحل مشكلاته.

٥. تمكين مراكز الفكر وتفعيل دورها في الدول يعتمد على التنسيق بين كافة المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

٦. بالإضافة إلى التركيبة السياسية للدول العربية وعزوف القطاع الخاص عن الانجذاب إلى مراكز البحوث أو الاستثمار فيها، هناك عدة معوقات لعمل مراكز الفكر في الوطن العربي تأتي في مقدمتها ارتفاع تكلفتها وانخفاض مردودها المادي.

وتوصيات منها:

١-استقطاب الكفاءات من الباحثين وذوي الخبرة وتقديم الدعم لهم والاهتمام بهم، والعمل على رفع مستواهم العلمي والمعرفي وتطوير مهاراتهم.

٢-توفير الدعم الكافي للقيام بالأنشطة العلمية التي تقوم بها مراكز الفكر؛ لما في ذلك إثراء النقاشات وتوجيه الراي العام بما فيه مصلحة للمجتمع في جميع المجالات.

٣-ضرورة التواصل والتنسيق مع مراكز الفكر العالمية وعقد اتفاقيات تعاون وتدريب معها، والمشاركة في نشاطات تلك المراكز.

كتبه: أ/ خالد بن غازي بن مسفر المحمادي

فهرس المصادر والمراجع

أولا: الكتب والأبحاث:

- أصول البحث العلمي ومناهجه، أحمد بدر، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة، طبع عام ١٩٨٩م.
- برامج وأجندات مراكز الأبحاث العربية وعلاقتها بقضايا ومصالح الوطن العربي، جواد الحمد، بحث نشر في مؤتمر دور مراكز الأبحاث العربية في الوطن العربي الذي نظمه مركز أبحاث الخليج في دبي عام ٢٠٠٥م، ونشره مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان الأردن على هذا الرابط: http://mesc.com.jo/OurVision/2005/1.html.
- تفعيل دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي العراقي، لخالد عليوي العرادي، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، طبع عام ٢٠١٣م.
- دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة طبع عام ٢٠١٣م.
- دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار الاردني، وليد عبد الحي، مركز عصام فارس للسياسة العامة والشئون الدولية، بيروت، طبع عام ٢٠١٢م.
- دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، لمهدي شحادة، وصالح بكري الطيار، مركز الدراسات العربي الأوروبي، طبع عام ١٩٩٩م
- دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة دراسة حالة إسرائيل، د. هبة جمال الدين محمد العزب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، طبع عام٢٠١٥م
- دور مراكز الفكر والرأي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، طبع عام ٢٠١٦م.
- صنع السياسة الأمريكية والعرب، محمد عبد العزيز ربيع. دار الكرمل، الأردن، الطبعة الأولى، طبع عام ١٩٩٠م.
- مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط، عامر حسن فياض وعلي عباس مراد، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، طبع عام ٢٠٠٤م.
- تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، طبع عام ٢٠٠٩م.

ثانيا: المقالات والأوراق البحثية:

- أزمة مراكز الدراسات والمعلومات العربية وانعكاساتها على الأمن بمفهومه الشامل، مجلة الفكر الشرطي، المجلد ١٩ العدد ٧٣، مركز بحوث الشرطة، الشارقة عام ٢٠١٠م.
- أهمية مراكز الأبحاث، هاشم حسن الشهواني، مقال منشور في موقع دنيا الوطن عام ٢٠١١م، على الرابط: https://cutt.us/AAcB0
- أين مراكز الأبحاث في دول الخليج؟ أحمد شهاب، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة، العدد ٩٥ أغسطس عام ٢٠١٢م.
- الدور المفقود لمراكز الأبحاث العربية، لفالح شمخي العنزي، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة، العدد ٩٥، أغسطس عام ٢٠١٢م.

- دور مراكز التفكير ومراكز الأبحاث (think tanks) في صنع السياسة الأمريكية، عن شبكة النبأ المعلوماتية، عام ٢٠٠٥م، http:// annabaa.org/nbnews/49/154.ht
- دور مراكز الدراسات الخاصة في البحث العلمي وصناعة السياسات العامّة، سامي الخزندار، على الرابط: http://partnership-forum.org/Papers/7-2-AR.pdf
- دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة، سامي الخزندار وطارق الأسعد، مجلة دفاتر السياسة والقانون الجامعة الهاشمية، العدد ٦، عام ٢٠١٢م.
- دور وأهمية المراكز البحثية في صنع السياسة الخارجي، دينا شرين مقال منشور على هذا الموقع: https://democraticac;de
- دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في ترشيد القرار: العلاقة مع الدولة والمجتمع، عليّ الدين هلال، مجلة اراء حول الخليج، العدد ٩٥، عام ٢٠١٢م.
- مراكز الأبحاث العربية.. التحديات وآفاق المستقبل، مقال منشور في موقع مركز سمت للدارسات عام ٢٠١٨م على هذا الرابط: https://cutt.us/sEg4m
- مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، خالد وليد محمود، بحث منشور على الموقع الالكتروني:www.nama-center.com .
- مراكز الأبحاث في عالمنا العربي، صدقة يحيى فاضل، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، جدة، العدد ٩٥، عام ٢٠١٢م.
- مراكز البحوث في المملكة العربية السعودية الواقع والمأمول، هند عقيل الميزر، بحث منشور في مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس، عام ٢٠١٧م.
- مراكز البحوث والدراسات تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق، إبراهيم محمد حسن فراج، بحث منشور على هذا الرابط: https://democraticac.de/?p=50712
- مراكز التفكير ودورها في التأثير على صنع السياسة، هزار صابر أمين، مقال منشور على الرابط الآتي: http://fcdrs.com/mag/issue-4-2.html،
- مراكز الفكر والبحوث في العالم بين سلطة المعرفة وسلطة السياسة، احمد فرحات، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.main.omandaily.om.
- تقرير عن دراسة دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، خالد وليد محمود، ورقة منشورة عام ٢٠١٣م على موقع nama-center.com
- مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، دور المراكز الأبحاث والدراسات، مقال منشور عام ٢٠١٣م على هذا الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/11893
- مؤسسات الرأي وصناعة القرار: أين مراكز الأبحاث في دول الخليج؟ أحمد شهاب، آراء حول الخليج، مقال منشور عام ٢٠٠٥م.
- مؤسسة راند الأمريكية ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية، رنده علوان حسين، بحث منشور على الموقع الالكتروني: https://cutt.us/QraOd
- واقع مراكز الفكر والدارسات في الجزائر بين الضرورة الاستراتيجية ورهانات المستقبل، سلمى بلخير وشرقي محمود، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية جامعة البليدة الجزائر، المجلد ٢، العدد ٢، عام ٢٠٢٠م.